

قضايا لاحتج بها النحاة الوصفون على النحاة القدماء

الباحث: زاربا الهيب

لقد احتوت أغلب كتب الدارسين المحدثين الوصفين على جملة من الانتقادات وجهوها إلى النحو العربي ووضعيه، وسموها تارة بالأخطاء المنهجية أو الاعتراضات المنهجية وتارة بجوانب النقص في النحو العربي، ولا يكاد يخلو بحث لهم من التعرض لهذه الجوانب مع إقرارهم في الوقت نفسه بجوانب القوة الواضحة فيه، وكلما كان الحديث عن هذه النقائص، إلا و يحدوه أمل وحديث عن نحو شامل يصحح ما وقع فيه النحاة القدماء من أخطاء، ويبين عثراتهم ويتحاشاها وفي هذا السياق سأعرض لجملة هذه الانتقادات بالتفصيل، متناولا إياها في شكل قضايا، وأولها:

1- قضية النحو العربي وتأثره بالمنطق الأرسطي منذ مرحلته الأولى:

ورد في كتاب قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية لصاحبه محمد عيد في سياق حديثه عن التراث النحوي العربي: «وفيه مع ذلك ركام هائل من نحو الصنعة الذي خضع لإعمال الذهن، وزاد بتطاول الزمن وتأثر بكثير من المناهج الدخيلة على الدرس اللغوي من المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية....»⁽¹⁾ ويقول كذلك في كتابه أصول النحو: «.... تأثر التفكير في النحو العربي بالمنطق، إذ تهيأت الظروف العامة التي فرضته فرضا على علمائه فقد صادف الاشتغال بالمنطق دراسة ومجادلة فترة تدوين النحو في القرن الثاني الهجري، ودخل الأجانب منافسين للعرب في التأليف فيه»⁽²⁾.

والكلام نفسه يذكره كل من الدكتور إبراهيم مذكور في كتابه "رواية اللغة" والدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار العربية" وقد حدث هذا التأثير حسبهم نتيجة الاتصال المباشر بين الثقافيين العربية واليونانية عن طريق الترجمة، وإطلاع العرب على معارف اليونان، وكذلك نتيجة اتصال غير مباشر، أي عن طريق السريان الذين نقلوا ما أخذوه عن اليونان إلى العرب، بعد اندماجهم في مجتمعهم الإسلامي، فهذه هي الفرضية اليونانية التي يشتتون بها ويسندون من خلالها كل أسس النحو الغربي إلى منطق أرسطو معتمدين في ذلك على آراء وأقوال بعض المستشرقين أمثال دي بوير De boer مركس A.merx.

والملفت للانتباه هو أن هؤلاء لم يأتوا بالدليل الكافي على تأثر الأبحاث اللغوية عند العرب بأختها عند اليونان وعليه فلا غرابة فيما يذكره هؤلاء مادام الدليل غير قاطع حتى وإن استدل بأقوالهم بعض العرب وادعوا ذلك التأثير في زمن مبكر.

يقول الأستاذ مهدي المخزومي: «والواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو في زمن مبكر منذ أوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»⁽³⁾ ورغم تعدد مثل هذه الأقوال فإننا نأنس إلى ما يذكره الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في معالجته للقضية حيث يقول: «ولم يأت أي واحد منهم بدليل قاطع اللهم إلا ما أخرجه "مركس" من مقارنته للاصطلاحات العربية باليونانية»⁽⁴⁾ والرد نفسه يقدمه الدكتور عبده الراجحي إذ يقول «والذي تشير إليه هذه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود "شيء" محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرها من

أوائل النحاة»⁽⁵⁾، ويبدو حسبه أن في القضية شك والتباس ما دامت الروايات نفسها لا تثبت وجود شيء من آراء أرسطو بما قدمه النحاة، وبالأحرى مقابلة النصوص في النحو والمنطق لاكتشاف حقيقة الاتصال بين الاثنين. ولعل ما يطمئن إليه هؤلاء كذلك، ويجعلهم يقتنعون بآرائهم، هو ذلك التشابه في المصطلحات في النحو والمنطق، مثل: القياس، العلة، التعريف.... بالإضافة إلى التماسهم للتعقيد في الدرس النحوي وغلو النحاة في إيهامه وفي فلسفته ومنطقته، ويبدو الموقف هنا مناسباً لتسجيل بعض ما يثبت وجود هذه التعقيدات:

« روي أن الأخفش كان يغرب في أسلوبه لدرجة أنه يجعل ما يكتبه غير مفهوم »⁽⁶⁾

- روى أبو البركات ابن الأنباري: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه، دون البعض ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»⁽⁷⁾.

فالنحاة المتخصصون إذا قد تجاوزوا حاجات المهارة اللغوية، وتعدوها بكثير من الخطوات «فهذا أحد رجال الحديث أبو عروة القاسم بن مخمرة الهمراني (ت 100 هـ) وهو معلم يمارس مهنة التعليم للتلاميذ والطلاب في الكوفة يقول في ذلك "النحو أوله شغل وآخره بغي".

إنه يتحدث عن خبرة وتجربة ويصف ما يعانيه هو وأمثاله من ثقل التعقيدات التي أنجزها النحاة في تلك الآونة إلى الأجيال الناشئة»⁽⁸⁾.

ويقول الدكتور جعفر دك الباب في ذلك أيضاً: «وبعد ذلك ازداد عدد المسائل الصرفية والنحوية التي تطرق إليها الخلاف في الرأي وتشعبت وظهرت فيها آراء عديدة، واستفحل الأمر كثيراً، وأغرقت بعض التخرجات في الافتراضات التي ابتعدت باللغة عن وظيفتها الأساسية كوسيلة للاتصال، ووصل الأمر إلى أن صار بعض الحكام يعتقدون في مجالسهم مناظرات لغوية يتفكهون بها»⁽⁹⁾.

هذا جزء قليل من تلك الشكاوى الكثيرة الصادرة عن المتخصصين في النحو وعن غيرهم من المتعلمين والعوام.

لكن الذي أراه هو الرأي الوسط في القضية فإذا أردنا الحديث عن أصل القياس والعلة في النحو العربي وغيرهما من المصطلحات المشتركة بين النحو والمنطق، وجب علينا البحث في عوامل نشأة النحو الثلاثة: العامل الديني، والعامل القومي، والعامل السياسي وبالتركيز على العامل الديني نجد العلاقة متينة بين القرآن الكريم واللغة العربية، هذه العلاقة التي يظهر من خلالها القرآن الكريم سبباً في نشأة وتطور علوم العربية «وفي رحلات روايتها وتلقيها وفي انعقاد حلقات الدرس وفي حركة التدوين والتأليف وكانت سبباً في توجيه قراءاته وتفسير آياته ونقطه واعجابه وضبطه وفي قيام حركة علمية متعددة الجوانب متنوعة الأهداف»⁽¹⁰⁾ ليختلط بذلك النحو بالفقه وأصوله ويتأثر بهذين العلمين، وكان تشابه المصطلح من مظاهر هذا التأثير وعليه «فالقياص الذي استقام أصلاً من أصول النحو والذي لم تستقم حدوده إلا في مرحلة متأخرة جداً عن نشأة النحو لم يكن قياس منطق وجدل بل كان قياساً فطرياً ثم تطور بمسيرة الزمن وآل إلى ما آل إليه»⁽¹¹⁾.

فالقياص النحوي إذن لم يكن أصله المنطق اليوناني، ثم إن هناك فرق بين قياس المناطق وقياس النحو يبين كذلك وما يتحتم علينا في هذا السياق هو «أن نعلم أن أصناف الألفاظ التي تشتمل عليها صناعة النحو قد يوجد منها ما يستعمله الجمهور على معنى ويستعمل أصحاب العلوم ذلك اللفظ بعينه على معنى آخر، وربما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر»⁽¹²⁾ ومن هذه الألفاظ، مصطلحات النحو من قياس وعلة وغيرهما، فهذا إذن دليل على استقلالية مصطلحات النحو وأصلاتها.

أما الدليل الآخر فيتركز على ما يلي:

إذا راح بعض المؤرخين يقارن بين الألفاظ النحوية والمنطقية ليثبت أصل الأولى من علم المنطق فإن العمل نفسه قائم به الباحثون في التراث النحوي العربي من أبناء العربية وهم كثر ولأذكر ما عرض له الدكتور عبده الراجحي في كتابه: "النحو العربي والدرس الحديث" وما ذكره الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في مقاله: "النحو العربي ومنطق أرسطو" وكذلك ما نجده في كتاب الدكتور عبد الجليل مرتاض "في رحاب اللغة العربية" وغيرهم لكنهم لم يخلصوا إلى ما خلص إليه المستشرقون .

فمجمال القول في هذا الباب هو أن تشابه المصطلحات بين علمين أو أكثر ليس معناه اعتماد أحدهم على الآخر أو وجود أصول أحدهم ضمن الآخر خاصة إذا كان لكل علم وجهته وتخصصه ودواعي نشأته ومن جهة أخرى لا يمكن أن ننفي وجود نقاط تقاطع ومعالـم تداخل محدودة بين علم وآخر، هذه النقاط والمعالـم التي تعكس في حد ذاتها تعدد التخصصات بين العلوم، بل بين ركائز العلم الواحد.

إذا رجعت إلى تلك النصوص التي قدمتها سابقاً أقول ما يقر به الجميع، إن الدراسات النحوية فيها ما يظهر فيه التعقيد والإبهام، لكن يقابله في ذلك ما هو بين واضح ومتسلسل إذ أن هذه الدراسات محكومة بجملة من الظروف والأغراض التي قصدها النحاة الأوائل و«إمعان النظر فيما خلفه لنا النحاة من مؤلفات يكشف حسب ما نعتقد عن أسس منهجية مختلفة، منها ما يتسم بطابع منطقي لا جدال فيه، ومنها ما هو مستمد من المعطيات اللغوية، لا يراعي إلا ما يلمس في الكلام، ولا يقيم وزناً إلا لما يتضمنه النص»⁽¹³⁾.

بناء على هذا المنوال، ينبغي الإحساس بضرورة التعرف على تاريخ التأليف في تلك الكتب التي اتسمت بهذا الطابع المنطقي، وهي محسوبة على النحو العربي كله، منذ تأسيسه.

«لقد عرفت نهاية القرن الثالث الهجري اتجاهاً جديداً في التفكير اللساني العربي اتسم بإدخال بعض المفاهيم والمصطلحات المنطقية إلى منظومته النظرية التي يستند فيها إلى مفاهيم تحليلية أساساً»⁽¹⁴⁾، كما طرأ على الدراسات اللغوية في ذلك العصر تغير في الاتجاه، فلما كان البحث العلمي أحادي النظرة والمعنى تفرع وصار منقسماً إلى «اتجاهين مختلفين، اتجاه لغوي لم يجد عما ذهب إليه الأوائل إلا لتوضيح الأسس المنهجية، واتجاه منطقي تولد عن الخلاف بين المذاهب النحوية، وتغذى من ترجمة التراث اليوناني وتفاقم أمره عندما تسربت مقومات هذا التراث في الثقافة العربية الإسلامية»⁽¹⁵⁾.

ولكن هذا لم يكن إلا بعد زمن من اكتمال مشروع النحاة الأوائل* وظهر كتاب سيبويه متضمناً قواعد العربية في شكلها المكتمل البناء المتين الأسس، أما كتب المتأخرين فهي مؤلفات «راجت في زمن الانحطاط التي غلب عليها منذ القرن الخامس الهجري الجانب التأملي في التحليل ويمتاز بكثرة التحديدات من الطراز الفلسفي (التحديد بالجنس والفصل) وترك الجانب الإجرائي»⁽¹⁶⁾.

فما يجب أن يعمل به إذن هو ضرورة تتبع مراحل التأليف والتأسيس في النحو العربي وتمييز عصر الرقي والازدهار الفكري واللغوي من عصر الجمود والانحطاط.

وأخيراً يمكن أن أختتم هذا العرض المختصر عن هذه القضية بالنتائج التالية:

- إن موضوع النحو العربي والمنطق الأرسطي هو موضوع استشراقي أي أن أول من أثاره وناقشه هم المستشرقون.

- لم يتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في مرحله الأولى (التأسيسية).

- إن الإقرار بالتأثير الكلي للنحو العربي بالمنطق الأرسطي هو إنكار لجهود النحاة الأوائل وتنكر لهوية هذه الجهود - آراء النحاة المحدثين الوصفيين وأقوالهم في موضوع النحو العربي ومنطق أرسطو لم تكن واضحة ولا مركزة بل فيها كثير من الشك والاحتراز.

ما تمت مناقشته سابقا كان من أهم ما وجه إلى النحو العربي من انتقادات بل من أخطرها، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل تعداه إلى انتقادات أخرى، وهذه قضية ثانية هي محل دراسة كذلك.

2- قضية البيئة الزمانية والمكانية المحدومة للغة المدروسة:

مضمون هذه القضية هو أن النحاة حددوا بيئة زمانية وأخرى مكانية للغة التي أرادوا جمعها واستقراءها، باحثين بذلك عن مواطن الفصاحة وأصحابها، لكنهم بذلك قد حكموا على مجهول لما نسبوا الفصاحة إلى قبيلة دون أخرى ووضعوا للغة قيودا وحدودا تعيق تطورها، وتمنع التعرف على كثير من أسرارها. يقول الدكتور محمد كامل حسن: «ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكانا بالجزيرة العربية، أو زمانا بما قبل عصر التدوين..... ولا نقرهم على أن ما ورد في عصر بعينه صحيح، فأكثره مضطرب ومتناقض والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه، لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به»⁽¹⁷⁾ ولا تظهر من خلاله العربية الصحيحة كلها، مادامت يبتتها محدودة، كما أن فيه إقصاء لكثير مما بإمكانه إفادتها وإثرائها بالجدید .

لقد تم هذا التحديد باعتماد لغة قريش ولغات قبائل أخرى، كمرجع للدراسة واستنباط القواعد النحوية والصرفية، إلا أنه «يكاد يجمع رجال اللغة والرواة على أن لغة قريش في الذروة، ويقولون في أسباب ذلك الحجيح يفتدون إلى مكة ويتحاكمون إلى قريش، فتنخير من كلام الوفود وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع من تلك اللغات إلى سلائفهم التي طبعوا عليها فصا روا بذلك أفصح العرب»⁽¹⁸⁾ وهذا ما لا يقر به الوصفيون ومنهم الدكتور تمام حسان الذي ينتقد هذه الفكرة ويلغيها من عدة وجوه أهمها :

- أن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل، ولا نكاد نظفر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبه الرواة إلى قريش.

- أن النحاة حين حددوا قبائل الفصاحة وجعلوا لهجاتها مصادر للنحو العربي لم يقصروا الأخذ على قريش، بل لم يقبلوا الأخذ عن قريش وإنما سمعوا ممن عداها من قبائل الحجاز ونجد⁽¹⁹⁾.

والنص الموالي يؤيد ما ارتكز عليه الدكتور تمام حسان ويميز قبائل الفصاحة عن القبائل التي دخلها اللحن وخالط ألسنة سكانها، ألسنة الأعاجم وما جاورها من أقوام .

« والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين... ولم يأخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصاري يقرأون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»⁽²⁰⁾.

يظهر في النص تمييز واضح بين القبائل التي أخذت عنها اللغة والتي لم تؤخذ عنها، بحكم أن الأولى امتازت بالفصاحة وحافظت عليها، وما عداها لم يبق فصيحاً للأسباب التي وردت في هذا النص.

كما يبين كذلك أن جمهور الرواة اختار مجموعة من القبائل انحصرت عموماً في قلب الجزيرة العربية، وجانب حدودها، لأن أبنائها ظلوا محافظين على سلامة ألسنتهم من اللحن، بعيدين عن اللين والوهن اللغوي، لا يقاربون أعجمياً ولا أجنبياً.

لقد حرص الرواة على اقتفاء أثر الفصاحة أينما كانت حتى عند أهل المدر مع الحذر من كل ما اعترضه فساد وخلل حتى عند أهل الوبر، وفي هذا الباب يورد ابن جني في خصائصه عنواناً يسميه بـ :
باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر، فيقول : «علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلل ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخيالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها»⁽²¹⁾.

فرواة اللغة إذن كانوا على علم واسع بمواطن الفصاحة وعلى دراية موثوقة بأهل اللغة السليمة، الذين لم يخالفوا غيرهم من أهل الألسنة التي وصلها اللحن، وهذا ما لم يعلمه أي دارس من المحدثين، وليس بإمكانه أن يميز ما ميزوه بين ألسنة القبائل المذكورة سابقاً، لأنه بعيد في الزمان عن تلك القبائل وعن سكانها الذين تكلموا اللغة عن سجية وسليقة.

والمتتبع لمراحل رواية اللغة والمستخلص لشروطها وأسسها يجلب انتباهه، تداول المصطلحات كثيرة اعتمدها الرواة والنقلة، معياراً في انتقاء اللغة التي يدرسونها والقبائل التي يأخذون عنها هذه اللغة إذ يظهر له الفصاحة والسليقة وشيوع اللحن، واضطراب الألسنة وفسادها، والذي يجب معرفته في هذا المقام هو اعتراض بعض النحاة الوصفيين على هذه المصطلحات واعتبارها حججاً غير كافية لتبرير الأطر المعتمدة والمقاييس المعتمدة في جمع اللغة من طرف الرواة والنحاة الأوائل ومن بين ما يذكرونه :

- لم تكن اللغة العربية الفصحى محصورة في شبه الجزيرة العربية.
- لقد خالط العرب غيرهم من روم وفرنس قبل الإسلام ودليل ذلك ورود كلمات ذات أصل رومي وفارسي في القرآن الكريم.

وهنا يجب التنبيه على ضرورة التفريق بين فكريتي : فساد اللسان ودخول اللفظ الغريب إلى اللغة، إذ الأولى «مضمونها أن الفساد لا يقع إلا فيما يكثر تداوله على ألسنة الناس على عكس الغريب الذي لا يغير لأنه مصون أي قليل استعماله لجهل عوام الناس به»⁽²²⁾ فهذا الذي يذكرونه إذن يدخل في الغريب وليس من اللحن .

- التأثير والتأثر عمليتان قديمتان في علاقة اللغات ببعضها ببعض ولما ارتبطت الفصاحة بالسليقة وكان الفصيح هو صاحب السليقة اللغوية المعتد بلغته، كان المصطلح نفسه (السليقة) محل نقاش واختلاف فيحصره بعض الوصفيين في العادة والاكتساب مستندين إلى بعض أقوال ابن جني وما ذكره في بابين هما:

- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر .
- باب في العربي الفصيح ينقل لسانه، ليكون بذلك لا معنى للفصاحة والسليقة في قلب الجزيرة العربية، وبإمكان أي متكلم أن يكون سليقياً فصيحاً ويعتد بلغته، والحق ما قاله الأوائل إذ السليقة عندهم حاصلة عن طبع وسجية لا عن عادة واكتساب، وتحدث العربي بالفصحى هو عبارة عن ملكة تكونت ورسخت فيه وأصبحت لا شعورية ثابتة لا تزول.

والذي أَلْفُوهُ في ذلك دليل كاف، «فهذا نفطويه الذي أَلَف كتاباً يستدل فيه على أن العرب تتكلم طبعاً لا تعلماً، وهذا ابن ربيعة البصري الذي وضع كتاباً بعنوان " ما قالت العرب وكثر في أفواه الناس " وللأصمعي قبله كتاب يحمل نفس العنوان»⁽²³⁾ .

أما المفهوم الآخر الذي اتخذ منه بعض الوصفيين موقفاً كذلك هو: فكرة شيوع اللحن إذ ما «لا جدال فيه أن اللحن كان معروفاً قبل الإسلام وفي وقت ظهوره»⁽²⁴⁾ وموجة شيوع اللحن في صدر الإسلام لها ما يماثلها قبله، إذ يعتبرون احتكاك العربية بلغات أجنبية في ذلك الزمان (قبل وضع القواعد) عاملاً مفيداً وهاماً في رقي اللغة وازدهارها «ولم تكن الموجة التي سموها شيوع اللحن في صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التي التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغات أجنبية... و أغلب الظن أن هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ»⁽²⁵⁾

لقد تعدى النحاة الأوائل التحديد المكاني لجمع اللغة والاحتجاج بها إلى تحديد آخر هو التحديد الزمني، وهو كذلك مرفوض لدى النحاة الوصفيين ويحدد عصر الاستشهاد الذي يبدأ بأول ما وصلهم من نصوص العصر الجاهلي وينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، ويسمى كذلك بعصر الفصاحة، إذ هو العصر الذي يجوز السماع من نصوصه والاستشهاد بها وما جاوزه فهو مرفوض لسببين أساسيين هما :

- أن النحاة قعدوا للعربية التي تصلح لفهم لغة القرآن، بالبحث عن نقاء اللغة وفصاحتها⁽²⁶⁾.
- أن دراسة القرآن والمحافظة على نصوصه لن تقوم على البحث في لهجات القبائل المختلفة ولغات التخاطب وإنما تأتي من دراسة اللغة الفصحى أي اللغة الأدبية.

ثم إن النحاة حين راحوا يؤسسون قواعد النحو كان لهم بذلك غرض مقصود، ربما نجده يختلف عما يسعى إليه الدارسون الوصفيون، ويظهر هذا في استقصائهم لفترة الاستشهاد اللغوي، واقتراحهم تمديدتها من الزمن الذي توقفت عنده إلى وقتنا الحاضر مع تناول كل المستويات اللغوية .

قد لا ندري ما يهدف إليه هذا الاقتراح، فهل مازالت لغتنا بحاجة إلى قواعد جديدة، أم أنه تم استنفاد خزانة التراث اللغوي العربي، وتمت إحاطتها كلها بالدراسة والتحقيق والتنقيب.

3- قضية تدخل حدود ومستويات التحليل اللغوي:

إن أهم ما يطرح في هذه القضية هو اختلاط مستويات الدراسة والتحليل اللغويين ببعضها البعض، حيث لا نكاد نميز حدوداً واضحة بين الظواهر النحوية والصرفية والصوتية المدروسة في المراحل المبكرة من الدراسات اللغوية ومنذ ظهور كتاب سيبويه.

لا يمكن إنكار هذه الظاهرة كما لا يمكن تبرئة الدراسات النحوية منها إذ تظهر واضحة في النحو العربي، كما لا يمكن اعتبارها عيباً ما دامت الدراسة في مراحلها الأولى إلى أن توجت بكتاب سيبويه، واستمر البحث والتأليف من بعده لكنه لم يأت في الغالب بالجديد لأن صاحب الكتاب أصبح منذ ذلك الزمان «علماً من الأعلام وإمام كل إمام في النحو، فكتب النحو كلها منذ عهد إلى اليوم عيال عليه إما إيضاحاً أو تفسيراً وإما اختصاراً لمادته، وإما نظمه شعراً لتقريبه وتسهيله على الحفظ»⁽²⁷⁾.

فخير دليل على استمرار ذلك التدخل في مستويات الدراسة اللغوية، ارتباط أغلب المؤلفات النحوية " بالكتاب " إذ تم إحصاء ما يزيد عن عشرين شارحاً له بين المشاركة والمغاربة.

ومن بين هؤلاء وغيرهم لا يمكن إغفال بعض الأعمال التي فصلت مستويات الدراسة اللغوية عن بعضها، فمنها ما يختص بالأصوات اللغوية مثل: كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني وما يختص بعلم الصرف ككتاب التصريف لأبي عثمان المازني وشرح التصريف لابن جني في كتاب المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ورسالة النكت في إعجاز القرآن لعلي بن عيسى الرماني التي ضمنها باب بارزا في الصرف «ويعني هذا الباب بالمعاني وأقسامها ثم تصنيفها كتصريف الأصل في الاشتقاق»⁽²⁸⁾ بالإضافة إلى مؤلفات أخرى اهتمت بإعجاز القرآن ونظمه وربطت ذلك بدراسات صوتية مفيدة منها : جهود أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم

الخطابي (ت: 388هـ) وجهود أبي هلال العسكري (ت: 395هـ) وأبي بكر الباقلاني (ت: 40هـ) وجهود ابن رشيق (ت: 457هـ) وغيرهم كثير.

هؤلاء كلهم عملوا على ربط « الدراسات الصوتية مع المعاني بالفكر الديني وبالدرس اللغوي والفلسفي، فقد أعطوا أهمية كبرى لمعاني النحو بمفهومها الواسع الشامل لأبوابه المختلفة ثم لأبواب الصرف المتعددة مع الموقف والمناسبة»⁽²⁹⁾، هذه الجهود تأتي مجتمعة ومنظمة لتؤكد أن الدرس اللغوي النحوي عند علمائنا تميز باستقلالية حدوده وتفرعها عن غيرها من الحدود التي نجدها في الدرس الصرفي والدرس البلاغي والدرس الدلالي هذا من جهة ولتبين من جهة أخرى مدى التداخل والتكامل بين هذه المستويات اللغوية، حيث إن كل مستوى يستدعي الآخر ويقتضيه ولا يمكن بأي حال الحديث عنه دون ذكر الآخر، فهل: يمكن ذكر البلاغة دون النحو، وهل يمكن دراسة المعاني بعيدا عنه كذلك وهل يمكن كذلك إقصاء الأصوات من بين هذه المستويات.

فهذه الميزة إذن فطرية في اللغة العربية، وتداخل المستويات اللغوية في الدراسة أمر يدل على ثراء العربية وقوتها، إذ يكفي أنها لغة القرآن الكريم المعجز.

إن إتقان المهارة اللغوية الشفوية والكتابية أمر لا بد منه لمتعلم اللغة، وملتزم اللغة العربية معني كذلك بهذا الأمر وفي هذا السياق بالذات تطرح مسألة سوء إتقانها في جميع المراحل التعليمية، والفاعل في ذلك عوامل عدة ومتنوعة إلا أن هناك من يرجع السبب إلى النحو ذاته.

- قضية النحو العربي ومسؤولية ضعف الأداء اللغوي:

تبدو القضية ذات صلة بفكرة "صعوبة النحو العربي" إذ لما كان النحو معقدا في وضعه صار صعبا في فهمه ومن ثم صعبا في تعلمه، ليصبح بعد ذلك الأداء اللغوي للمتكلمين والكتابيين ضعيفا ومنحطاً لأنه لا يخضع لقواعد النحو لذا نراهم يقبلون على استعمال العامية في شؤون الحياة من بيع وشراء وتواصل وقضاء لجميع منافع الحياة اليومية المتجددة، ولم يعد للغة الفصحى استعمال واسع حتى في المجالات المخصصة لها كإلقاء المحاضرات والخطب والمحادثات الجادة وفي وسائل الإعلام وصفحات المجلات والجرائد، ولم تلق من المهتمين إلا فئات قليلة من أبنائها الأوفياء وأغلبهم من المتخصصين في علوم العربية وفنونها.

وشكاوى ضعف الأداء قد مست أغلب تلاميذ المدارس بمختلف مراحلها وحتى طلبة أقسام اللغة العربية في الجامعة، نطقا وكتابة، وقبل ذلك ظهرت عند معلمي النحو أنفسهم* . والسؤال المطروح عند هذا الحد من الشرح هو:

هل حقيقة النحو العربي هو سبب هذا الضعف في الأداء اللغوي ؟

تبدو الإجابة بنعم بديهية عند جماعة من الدارسين المحدثين، الذين يصفون النحو مرة بالصعوبة والتعقيد ومرة بالغرابة والإبهام، والفكرة نفسها ارتبطت بأذهان العوام من الناس إذ النحو حسبهم صعب وغريب بل عسير الفهم والتعلم ، يقول الدكتور محمد عبيد في مقدمة كتابه " النحو المصفى ":

«... وهذه المقدمة ينبغي أ، توضيح للقارئ - بإيجاز - الجانبين السابقين من دوافع التأليف والنهج الذي إلتزمته في تنفيذ هذا المؤلف، من هذه الأسباب:

أن طول الصحبة لكتب مسائل النحو القديمة مطولة ومختصرة نظما ونثرا تؤكد لدى كل مصنف أن هذه الكتب صعبة الفهم على الشادّين في النحو، بل إن بعضها يتعذر استيعابه على الدارسين المختصين أنفسهم، وذلك لامتلائها بالحشو والفضول يضاف لذلك كله تحريجات مجهدة واستطرادات شتى وفروع من المسائل متفرقة وغير ذلك مما ينطمس معه وجه النحو الأصيل تحت ركाम المزيف الدخيل»⁽³⁰⁾.

يفرق صاحب القول بين نوعين من النحو، نحو أصيل ونحو مزيف دخيل، وهذا الأخير هو الأكثر في كتب النحو ويميز غيره من نحو اللغة ونحو الصنعة، في الوقت الذي كان يجب عليهم فيه التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي.

ويواصل حديثه عما استخلصه من التجربة العلمية قائلاً :

«....كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين عن النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره وكزازة عرضه وتجمد أمثلته وغرابة شواهد»
إن ما يمكن قوله في هذا الجانب هو :

لا يمكن تحميل المادة العلمية النحوية أوضاع متكلمين بعينين عنها، وضعف مستويات الأداء اللغوي لدى متعلمين قليلي الاهتمام بها ومنحطي المهمة والإرادة المطلوبة لتعلمها والحفاظ عليها، وإلا فكيف تكلمها السابقون، وألفوا فيها الكثير إلى درجة الغرابة والتعمية المعنوية.

ثم ما موقع النحو العربي في الصعوبة والتعقيد من العلوم الدقيقة الأخرى وما موقع شكوى هؤلاء من افتخار أبناء الأمم الأخرى واعتزازهم بترائهم العلمي الواسع ودفاعهم عنه ؟

إن الذي أراه هو أن الخلل يمكن في أبناء العربية أنفسهم، إذ يجب عليهم رفع همهم وإثبات جهم الصادق للغتهم، وذلك ببحث الطرق السليمة والمناهج الدقيقة لتعلم وتعليم النحو العربي، وقبل ذلك يجب التعرف على مؤثرات الأداء اللغوي، وعلى الظروف المتنوعة التي تواجه اللغة العربية، من أجل إعادة الاعتبار لها ولأدائها من وجهات ومنطلقات أخرى حقيقية، وليس من هيكلها القواعدي.

إن التركيز الدقيق لمعالجة تامة لهذه الفكرة* يتطلب التركيز على نقطتين أساسيتين أولهما:

1- ضرورة التفريق بين مصطلحين هامين ذكرتهما سابقا هما: النحو العلمي والنحو التعليمي.

فالنحو التعليمي هو ما يزود الطالب أو المتكلم بالضروري من قواعد اللسان العربي ويغنيه عن الكمالي منها، إذ يكفيه منها ما يؤدي به إلى السلامة اللغوية ويبعده عن اللحن الفاحش وهو « اللحن المهذب الذي تراعى فيه مستويات الدارسين وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة»⁽³²⁾

إنه يهتم بالطرائق العلمية لتدريس المادة النحوية وتنمية الثروة اللغوية، وحسن اختيارها حسب المستويات التعليمية، هذه الطرائق التي ارتبطت حديثا بالتقدم الهائل في مجالات المعلومات (informatique) وتكنولوجيا السمع البصري (audiovisuels) واختلاف وسائل التبليغ (multi-media).

أما النحو العلمي فوظيفته تحليل اللسان و تحليل ظواهره، و هو بذلك مثل بقية العلوم الأخرى التي تدرس الظواهر و تتعمق فيها ، إلى أبعد الحدود.

بعد هذا التفريق بين النحويين تتضح معالم و حدود الدائرة النحوية لدى متعلم النحو والمتعمق فيه، إذ يحتاج المتعلم إلى القواعد النحوية البسيطة التي يأمن بها اللحن في كلامه، أما الباحث المتعمق فيه فله أن يصل إلى ابعاد الحدود في دراسته، بكثرة الإطلاع والبحث النظري الواسع، و الدراسة العربية النظرية، الجدلية بشرط أن لا تحيد به وتبعد عن مناحي اللسان العربي.

الإحالات والهوامش

- 1- د. محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، مطبعة عالم الكتب القاهرة ط1، 1989م. ص: 38.
- 2- د. محمد عيد، أصول النحو العربي ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص: 24.
- *- يقصدون ما ترجمه عبد الله ابن المقفع (ت 139هـ)، وهي كتب ثلاثة لأرسطو في صورة المنطق وهي: كتاب: قاطاغورياس، باري أرميناس، أنطوليكا، أنظر النحو العربي والدرس الحديث لـ: عبد الراجحي، ص: 61....64، 65
- د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص: 60.
- 3- د. عبد الرحمن حاج صالح، مقال: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة اللسانيات، ع، ص: 45
- 4- د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص: 64
- 5- د. تواتي، مقال: هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير، مجلة اللسانيات، ع، ص: 47 نقلا عن الحيوان للجاحظ ج1/ص: 91.
- 6- عبد الرحمن بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مصر، د ت، ص: 390/391.
- 7- د. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي، ص: 47 نقلا عن ثنية الألباء، مج الأعشى، ج1، ص: 171.
- 8- د. جعفر دك الباب، مجلة الموقف الأدبي العدد: 117، يناير 1981م.
- *- المرجع نفسه ص: 106.
- 9- د. جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص: 11.
- 10- د. جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص: 14.
- 11- الأزهر زكاني، النحو العربي والمنطق الأرسطي، ص: 222 نقلا عن: الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق وتعليق وتقديم، د. محسن مهدي ص: 44
- 12- د. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983، بيروت، لبنان، ص: 98/99
- 13- د. الأزهر زكاني، النحو العربي والمنطق الأرسطي، ص: 25.
- 14- د. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث النحوي العربي، ص: 99.
- *- انظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 23.
- 15- د. عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتدريس اللغة العربية، مجلة اللسانيات عدد، ص: 145.
- 16- د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص: 51، نقلا عن مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة السادسة والعشرون لمجمع اللغة العربية 1960/1959 أصول علم اللغة، ص: 145-179.
- 17- جلال الدين السيوطي، المزهري في النحو العربي، دار إحياء الكتب العربية، ط1 1378هـ/1956م، ج1، ص: 210
- 18- د. متم حسان، الأصول، دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو فقه اللغة، ص: 75 / 76.
- 19- جلال الدين السيوطي، المزهري في النحو العربي، دار إحياء الكتب العربية، ط1 1378هـ/ 1956 م، ج1، ص: 211، نقلا عن كتاب الحروف للغاربي، ص: 147.
- 20- ابن جني، الخصائص، تح. د. عبد الحكيم بن محمد، ج2، ص: 3.
- 21- عبد الجليل مرتاض، في رحاب العربية، ص: 99 نقلا عن: لحن العامة، أبو بكر الزبيدي، ص: 38.
- *- د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 77.
- **- د. حسين بن رزق، مجلة اللغة والأدب، مقال نظريات حصول ملكة اللغة عند العرب، الجزائر، ع5، سنة: 1994م
- 22- د. محمد الحباس، النحو العربي بين التيسير والتدمير، مجلة اللغة العربية، ع13 صيف 2005، جامعة الجزائر، ص: 120
- 23- د. حسين بن زروق، نظريات حصول الملكة اللغوية عند العلماء العرب، مجلة اللغة والأدب، ع5، سنة 1994، ص: 160
- 24- د. حسين بن زروق، نظريات حصول الملكة اللغوية عند العلماء العرب، مجلة اللغة والأدب، ع5، سنة 1994، ص: 160
- *- أنظر المرجع نفسه، ص: 160/161.
- 25- د. محمد الحباس، النحو العربي بين التيسير والتدمير، مجلة اللغة العربية، ع13، صيف 2005 جامعة الجزائر، ص:
- *- د. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 168.

- 26- د. التواتي بن التواتي، هل النحو العربي في حاجة إلى تيسير، مجلة اللسانيات عدد:، سنة نقلا عن: الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه النظرية، د. حمدي مهري، ج1، ص: 71.
- 27- وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، تطور مفهوم النظم عند قدامى العرب وصلة ذلك بالدراسات اللغوية المعاصرة، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ص: 96.
- *- أنظر المرجع نفسه، ص: 96 وما بعدها
- 28- المرجع السابق، ص: 17.
- د. صالح بلعيد، أنظر مقالات لغوية، ص: 246 وما بعدها، ص: 158 / 159.
- 29- محمد العبد، كتاب النحو المصفى، مكتبة الشباب القاهرة، ط1، أغسطس 1971، ص "أ".
- 30- المرجع السابق، ص: "ب"
- *- هذه الفكرة هي: رفع مستوى الأداء اللغوي وبسرعة سهولة تعلم النحو العربي تأتي بتغيير بنيته القواعدية.
- 31- مقال: د. محمد الحباس - النحو العربي بين والتدمير، مجلة اللغة العربية المحلي الأعلى للغة العربية . الايباء - الجزائر . ع. 13 صيف 2005 - ص: 130
- *- هو عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن خلدون علامة موسوعي ومؤرخ فذ، أصله من إشبيلية نشأ في تونس التي كان مولده فيها ، ترحل في البلاد وتولى أعمالا توجه إلى مصر وولي قضاء المالكية توفي في القاهرة عام: 808هـ — ويعد أشهر كتاب له: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العجم والبربر ومن كتبه شرح البردة وكتاب في الحساب.
- 32- عبد الرحمن ابن خلدون، "المقدمة"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 ج4، ص: 1399